مشروعات النيل *

لصاحب السعادة فؤاد أباظه باشا

أيها السادة :

لقد برح الخفاء وما كان بالأمس ظنونا واستنتاجا أصبح اليوم حقيقة واقعة . لن أدخل فى تفاصيل تاريخية أو سياسية ولا حتى فى تفاصيل مائية . إنما أعرض عليكم الوقائع الآتية :

مصر هبة النيل ، وحضارة أهلها رهينة بماء النيل ، وكل ما يلزمها وما يصل اليها مصدره ماء النيل ، وما انتقل محمد على إلى الجنوب ، وما تحرك سعيد إلى الجنوب ، وما توغلت جيوش الخديو إسماعيل إلى أقصى الجنوب ، ووصلت إلى بحيرة نيانزا ، وماوضع الملك « منيسا » سلطان أوغندا نفسه تحت الحماية المصرية بمعاهدة أبلغت للدول كل ذلك ماكان الا للاعتبار الأول وهو السير وراء الماء .

وما اقتطعت انجلترا مديرية خط الاستواء من السودان ، وما نشرت نفوذها على منطقة البحيرات إلا لتسيطر على مصر والسودان بسبب الماء .

وفى مذكرة قدمتها لمؤتمر القطن الدولى الذى عقد فى القاهرة بتاريخ ١٧ و ١٨ و ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤ بعد زيارة خاطفة وراء خط الاستواء قلت مايأتى بالنص الواحد:

فى سنة ١٩١١ شرفنى جلالة مليكنا فؤاد الأول بالاتفاق مع عظمة المرحوم السلطان حسين كامل أبى الفلاح مؤسس الجمعية الزراعية ورئيسها الأول بالانتداب لزيارة الصومال الطليانى لبحث إمكان زراعة القطن هناك على جوانب نهر الوبى شبالى ، وعند عودتى من هذه الرحلة زرت الارتيريا والسودان وكانت إقامة سدود على نهر الوبى شبالى ونهر الجباش والنيل الأزرق لا تزال مشروعات وأفكارا وأمانى .

أما فى رحلتى الأخيرة فى يناير وفبراير سنة ١٩٣٤ فقد رأيت أن تلك المشروعات قد حققت بالفعل وزاد عليها جبل الأولياء الذى رأيت العمل فيه قائما على قدم وساق ورأيت كذلك تعلية أسوان قد تمت .

---

* محاضرة ألقاها فى جمعية المهندسين الملكية مساء ١٠ ابريل سنة ١٩٤٧

ليس من شأن هذه المذكرة بحث المشروعات الكبرى على النيل ، من إقامة قناطر وسدود وخزانات ، ولكن لا مناص من الاشارة اليها لما لها من العلاقة المباشرة بالتصرف فى مياه النيل لإنتاج مقادير جديدة من القطن للعالم

أما مسألة الجزيرة نفسها بالسودان وهى تبلغ الأربعة الملايين من الفدادين أو أكثر فتأمل حكومة السودان أن تزرع منها ثلاثة ملايين فى النهاية ، وفى المساحة التى يمكن وصول المياه اليها من الترعة التى حفرت بموازاة النيل الأزرق والتى تأخذ المياه مباشرة من خزان سنار ، ولكن زيادة الأراضى التى تزرع وزيادة مناسيب المياه التى تؤخذ خاضعة لاتفاقات ومراقبة من الحكومة المصرية ولها علاقة مباشرة بكميات المياه التى تخزن من تعلية خزان أسوان وإقامة خزان جبل الأولياء وما يتلوها من مشروعات الرى الكبيرة فى بحيرة البرت نيانزا وشق مجرى النيل فى منطقة السدود ومشروع إقامة سد فى بحيرة تسانا فى الحبشة وربما على فيكتوريا نيانزا نفسها فى أوغندا .

انتهى ما قلته فى سنة ١٩٣٤ فى مذكرتى لمؤتمر القطن فى القاهرة وما ذكرته فى محاضرة لى بالجمعية الزراعية الملكية فى السنة نفسها .

وفى هذا العام ظهر كتاب جليل القيمة الفنية عن حوض النيل والمحافظة عليه وضعه الأساتذة هرست وبلاك وسميكه وخلاصته أن الأعمال الرئيسية اللازمة إقامتها هى ما يأتى :

(أولا) عمل خزان على النيل بين العطبره ووادى حلفا .

(ثانيا) عمل خزان على بحيرة البرت وقناطر حجز المياه فى بحيرة فيكتوريا .

(ثالثا) شق قنال فى منطقة السدود .

(رابعاً) عمل خزان على بحيرة تانا في الحبشة .

ولن أدعى الهندسة والهيدروليكا ، ولكنى رأيت النيل من منبعه الى مصبه ، فهو يتمثل أمامى كرقعة الشطرنج أراها كلها من أولها لآخرها فيمكننى الحكم على ما فيها .

على هذا الاعتبار أقرر أن هذه المشروعات الأربعة رائعة من الوجهة الفنية ويجب ، عملها ولكن بشرط أن تكون أصحاب النيل من منبعه إلى مصبه ، ولنا السيطرة التامة على فتح المياه وإقفالها ، وعلى تصرفها .

أيها السادة : كلكم يعرف الكثير عن خفير القنطرة وعن سلطته ونفوذه .

فما بالكم إذا كان خفير القنطرة يتقمص فيصبح بريطانيا العظمى بجيوشها وأساطيلها وطيرانها .

هناك اتفاقية المياه بيننا وبين إنجلترا على تصرف مياه النيل فى مصر والسودان هل تتذكرون حادثة السردار المشئومة وما تبعها من قرار الجنرال اللنبي بنقضها وزيادة المزروع بالجزيرة وما يتبعه من سحب المياه اليها من خزان سنار على النيل الأزرق رغم اتفاقية المياه . ؟

فمن يضمن لى أن هذا الخفير الذى يكون فى يده مفتاح قناطر بحيرة فكتوريا وخزان بحيرة ألبرت يحترم اتفاق معه بعد أن أصرف الملايين من عرق جبين الفلاح المصرى ، ويجوز جدا أن يستعملها لتجويعى وتعطيشى فأكون قد أعطيته الحبل ليشنقنى .

أيها السادة :

بعد ظهور هذا الكتاب الجليل جدا من الناحية الفنية أبرقت إلينا لندن بالتلغراف الآتى بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٤٧ :

« يعد هنا الشروع فى مسح منطقة حوض بحيرة فكتوريا فى أوغندة بمثابة تمهيد للنهوض بمشروع كبير لتوليد القوى الكهربائية من مساقط الماء بحيث يشمل منطقة واسعة من أوغندة وربما امتد كذلك إلى الأرض المجاورة فى كثير من شرق أفريقيا التى تنصب مواردها المائية فى بحيرة فكتوريا » .

ومن المشروعات التى يراد تنفيذها خزان جديد فى جينجا (عند منبع النيل من بحيرة فيكتوريا) يكفل زيادة استخراج الكهرباء من مساقط الماء بكميات لا حصر لها ونفقات ضئيلة للغاية ، وهو أمر لا غنى عنه فى بلاد يعوق سبيل رخائها الاحتياج إلى موارد لهذه القوى الكهربائية بتكاليف قليلة .

ولا ينتظر أن يؤدى استخدام بحيرة فيكتوريا مخزنا للماء الى إثارة ارتباكات خطيرة ، بل سيكون أقصى ما يمكن أن ينطوى عليه ارتفاع مستوى البحيرة إلى حد لا يزيد على ثلاثة أقدام من أعلى مستوى بلغه الماء فيها ولن يحدث هذا قبل انقضاء عشرين عاما على أقل تقدير بعد إنشاء الخزان .

ومن المنافع الأخرى التى ستجنى من إنشاء خزان كهذا تذليل النقل فى بحيرتى فيكتوريا وكيوجا لأن استقرار مستوى المياه فيهما سيتيح للسفن مخرجاً إلى الموانىء فى خلال العام .

أيها السادة : أقول لكم الحق إنى لم أعرف للنوم طعماً ليلة كاملة بعد قراءة هذا التلغراف ، إذ أن مخاوفى التى تخيلتها فى سنة ١٩٣٤ قد تحققت مع الأسف فقدقلت وقتها « ربما يفكرون فى إقامة سدود على بحيرة فيكتوريا » فأصبح هـذا الخيال حقيقة واقعة .

وإنى أتخيل خيالا آخر وأكبر الظن أنه سيتحقق كذلك :

ستتحرك مصر ، ويرفض البرلمان المصرى صرف ملايين الجنيهات لإقامة خزان بحيرة ألبرت وموازنة قناطر فيكتوريا للاستفادة منها بتوليد الكهرباء ولحجز الماء ويحتج البرلمان المصرى على اللعب بمياه النيل ، مصدر حياتنا .

فتنادى إنجلترا بدولية النيل وقد مهدت لذلك بارسال مفتش رى لأوغندا من بضعة أشهر لأول مرة ، وعلى ما أعلم وحسب مارأيت فان المزروعات كلها حتى القطن فى أوغندا تزرع وتروى بماء المطر ، ولكن إنجلترا تجمع الأصوات ضدنا فيكون لأوغندا صوت ولكينيا صوت وتنجانيكا صوت وكلها مستعمرات بريطانية حول بحيرة فيكتوريا ، وللكونجو البلجيكى صوت وهو جارنا على بحيرة ألبرت . وللحبشة صوت على بحيرة تانا وربما تسوق السودان بصوت آخر فتجمع ستة أصوات ضد صوت واحد لمصر .

هذا الوضع أيها السادة خطر جداً علينا ، فقبل كل شىء يجب أن نعرف إلى أى طريق نحن مسوقون ، وأى ضمانات تعصمنا من الجوع والعطش والموت قبل أن نلقى بأيدينا إلى التهلكة .

وفيما يأتى مناظر بالفانوس السحرى وشريط سينمائى يريكم كيف أن انحدار الماء من بحيرة فيكتوريا من فتحات ثلاث لا تزيد الواحدة منها على عشرة أمتار يمكن سدها بعمل هندسى قليل التكاليف فيرتفع الماء فيها نحو متر أو أكثر ومساحتها ١٧ مليون فدان ، وذلك معناه حجز مئات المليارات من الأمتار المكعبة من الماء .

والآن فإن من رأيى أن تبلغ السلطات المختصة الحكومة البريطانية أن النهوض بهذه المشروعات بدون سابق اتفاق مع الحكومة المصرية على جميع التفاصيل يعد عملا غير ودى ضد مصر ، ويعمل المصريون على وقفهـــا حتى لو اضطلعت بهـا إنجلترا على نفقتها فليست عندنا القوة المادية ولكن عندنا قوة الحق فى عالم لم تمح فيه من الوجود كل معالم الحق .